الدول الصغيرة في الخليج.. كيف تعوّض صغرها؟

د. محمد جابر الأنصاري

ينبغي عدم الاستهانة بالدول الخليجية الصغيرة المطلة على الجانب العربي من الخليج، إذا توفرت لها قيادة حازمة تعمل بجد على تطويرها، أقول ذلك وفي ذهني دولة الإمارات العربية المتحدة التي تستمد من مؤسسها زايد بن سلطان آل نهيان روح العزم والتصميم والإرادة ويتمسك مواطنوها بالاتحاد وبقيادته للإمارات، لأنهم لمسوا خيراته وإنجازاته.

والبذرة الطيبة تثمر في شجرة طيبة وهو أن قادة الاتحاد كالشيخ خليفة بن زايد، رئيس الدولة، والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، وحاكم دبي، المدينة المزدهرة في الاتحاد، والذي لا يألو جهده في إغناء الدولة، وليس إمارته وحدها بكافة الأنشطة الحيوية لما لها من آثار نفسية إيجابية على سائر المواطنين، والشيخ محمد بن زايد ولي عهد إمارة أبوظبي وقائد جيشها.

وفي الآونة الأخيرة لوحظ أن التدريب الذي يشرف أيضاً عليه الشيخ محمد بن زايد قد أتى بثمراته، وهو كقائد للجيش مهيئ من مواقعه أن يوجه هذا التدريب تدريباً صادقاً، خاصة وأن المنطقة الخليجية مقبلة على حرب لا ندري متى تشتعل؟

ودولة الإمارات العربية المتحدة كيان اتحادي، فهي تقدّم «نموذجاً اتحادياً»، وقد حقق زايد حلم الأجيال بتوحيد إمارات الساحل، وكان شعب الاتحاد مصراً على تلك الخطوة التاريخية التي حققت أعمق رغباته، وهي إذ حققت تلك الرغبة فإنما جسّدت في الواقع شكلاً من أشكال الوحدة العربية التي تلقى تيارها في تلك اللحظة التاريخية أقسى الضربات والهزائم، ولكن زايد بن سلطان احتفظ بإيمانه الوحدوي وتمسك به، وظل على إيمانه هذا مدافعاً عن عروبته دون تشنج، خائضاً بحار السياسة الدولية باعتدال وتوسط، مقدّماً نموذجاً يحتذى في ذلك وعندما قامت حرب رمضان / أكتوبر المجيدة ونهض العرب من أجل حقوقهم كانت لزايد كلمة سجلها التاريخ: النفط العربي ليس بأغلى من الدم العربي.

وعندما رحل زايد إلى ربه، وبكاه شعب الاتحاد كما يبكي ابناً من أبنائه.

وجاء أبناء زايد يحملون الأمانة، ووقف جميعهم وراء خليفة بن زايد ومحمد بن زايد، ومعهم أخوهم محمد بن راشد آل مكتوم، وكان راشد شريكاً لزايد في المسيرة الاتحادية، وعلى قاعدة الشراكة بينهما رست سفينة الاتحاد.

دولة الإمارات تقدم نموذجاً اتحادياً.. وهي جسدت شكلاً من أشكال الوحدة العربية

ولو كان زايد وراشد أحياء لتقبلوا نداء العصر وقالوا نعم للفكرة الاتحادية التي طرحها الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، الذي يسابق الزمن في إصلاح ما ورثه عن أبيه، الملك المؤسس المصلح.

إن تقسيم العرب إلى أكثر من عشرين كياناً أمر غير منطقي وذلك ما يسعى المخلصون من أبناء الأمة إلى تجاوزه وتصحيحه بالعودة إلى وحدة العرب التي كانت قائمة بالفعل، وإلا ما استقوى الآخرون عليهم، وما استطاعوا هم القيام بنهضتهم العلمية وتحقيق الأمجاد التي حققوها، فالاتحاد قوة، والتفرق أقرب طريق إلى الهزائم.

لقد استجاب زايد بن سلطان لمتطلبات عصره، وها هو ذا الملك عبدالله بن عبدالعزيز ينادي إخوانه قادة دول الاتحاد للاستجابة لنداء الوحدة.

التنوع البيئي:

يمتد ساحل الإمارات من دبي إلى خور فكان في تخوم سلطنة عُمان، ولا تتشابه المواقع الساحلية كلها، فأبوظبي تحتفظ بطابعها، وكذلك دبي، وفي عجمان يفرض التنوع البيئي نفسه فبين عجمان ودبي يلمس المرء الفارق بين أجواء «القرية» والأرياف البحرية وأجواء المدينة الصاخبة، وفي إمارة عجمان هناك مصائد للأسماك بكميات تفوق سكانها مما يدل على وفرة المصادر الغذائية في الدولة وكثافة السكان مشكلة تكتب عنها الصحافة متحدثة عن خلل سكاني بين العمالة الوطنية، والعمالة الوافدة.

وتبرز هذه المشكلة «الخلل السكاني» في بعض الإمارات، أكثر منها في إمارات أخرى، ولا حل لهذه المشكلة المستعصية والمزمنة إلا بالاتحاد مع الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، وإذا حللنا مشكلة أية دولة من دوله فالاتحاد والقبول به هو «الحل».

وفي الإمارات شعب عربي الشعور لا تشوب شعوره العربي شائبة، وذلك ما يمثل الصحافة في التمسك بالاتحاد وفي قبول الفكرة المطروحة الآن من قبل المملكة العربية السعودية، وكذلك في مسألة تحرير الجزر الإماراتية من الاحتلال المفروض من جانب واحد وتطرح الإمارات على إيران فكرة التفاوض المفتوح أو القبول بمبدأ التحكيم الدولي، ولكن طهران ترفض كل ذلك، ويطالب مجلس التعاون الخليجي الجارة المسلمة إيران بالاحتكام إلى نداء العقل، وذلك في كل اجتماع من اجتماعاته، ولا نرى في الأفق ما يوحي بانجلاء هذا الإشكال نظراً لتمسك إيران باحتلال الجزر الإماراتية.

الاستعداد الدفاعي:

وأمام «التهديدات الإيرانية» والإعلانات الإيرانية عن إنتاج الأسلحة الفتاكة، لا خيار للإمارات إلا بالتسلح الجيد والاستعداد الدفاعي للتمكّن ومن حسن الحظ أن الشباب الإماراتي متناغم مع قائده محمد بن زايد يستمع إلى نصائحه.

وقد اتضح ذلك في خليجي (21) حيث حققت دولة الإمارات العربية المتحدة البطولة وكان واضحاً مدى قوة الشباب الإماراتي في كرة القدم. إن اختصار الزمن بحسن الاستعداد والتدريب الممتاز هو المفتاح السحري الذي لابد منه.

التنمية المستدامة:

تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية، لذلك فهي تركز جهدها في الميدان الاقتصادي، وتشهد الإمارات ازدهاراً اقتصادياً غير مسبوق، وعلى طول الساحل الإماراتي ترى تأسيساً للمشروعات الجديدة. فالزائر يمكن أن يرى بدايات «دانة غاز» والمشروع النووي الإماراتي السلمي، كما أن معهد البحوث للدراسات الاستراتيجية الذي أسسه الشيخ محمد بن زايد سابقاً، بذلك تقريباً الجميع، ومثل هذه المعاهد تأتي مع مشروعا ت التنمية – يضيف لبنة أخرى إلى الصورة العامة، حيث يستقطب معهد أبوظبي للدراسات الاستراتيجية الباحثين من مختلف أنحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يطبع البحوث الجديدة في شؤون المنطقة، وخاصة الجوانب الدفاعية، بحكم كون الشيخ محمد بن زايد من المهتمين بشؤونها، هذا بالإضافة إلى «بُنية تحتية» حافلة بالمعاهد والمدارس والطرق والمدن الجديدة، وقد اهتم الشيخ زايد –رحمه الله– بالزراعة، ويلاحظ الزائر لأبوظبي أن أبوظبي أصبحت غابة من النخيل، وعلى أساس وجود هذا العدد الكبير من النخيل أنشأت الدولة مسابقات وصناعات تهتم بما يمكن استخراجه من التمور، وهو ليس بقليل.

أكاديمي ومفكر من البحرين

www.dr-mohamed-alansari.com

مع الاعتذار.. الباقي كومبارس

صلاح الجودر

باختصار شديد، وكما قيل قديما: الكتاب يقرأ من عنوانه، فإن حوار التوافق الوطني في نسخته الثانية(فبراير2013م) محصور فقط بين تجمع الوحدة الوطنية وجمعية الوفاق، وباقي الجمعيات–دون استثناء– كالعادة كومبارس، وهذه هي الحقيقة التي يستوعبها أصغر السياسيين سناً وعلماً، باختصار الحوار بين ممثل تجمع الوحدة الوطنية وممثل جمعية الوفاق حتى وإن أعلن وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بأن المشاركين ثمانية من كل طرف، ثمانية تحالف الجمعيات، وثمانية التحالف السداسي، وثمانية من المستقلين في البرلمان بشقيه، الشورى والنواب، ولكن ذا القيمة والفائدة هما طرفان!.

هذه الحقيقة التي يحاول البعض غض الطرف وعدم الحديث عنها، فمتى ما تم التوافق بين تجمع الوحدة الوطنية وجمعية الوفاق فإن القضية انتهت والطبخة استوت، وانتهى المولد، وما على باقي المشاركين إلا التوقيع العمياني أو وضع بصمة الإبهام الكبير!، لذا الإشكالية محصورة بين طرفين لا ثالث لهما، تجمع الوحدة وجمعية الوفاق، وقد كانت هناك محاولات سابقة لتقريب وجهات النظر ولكنها فشلت بسبب تدخل قوى التأزيم بين الطرفين، حتى تحول الحب والود إلى كراهية وخصومة سياسية كبيرة، فقد اندلع الصراع بينهما إثر الاجتماع التاريخي الذي جرى في جمعية الوفاق مارس2011م، والتي كادت أن تدفع بهما للصراع الطائفي، فالجميع يتذكر سبب تلك القطيعة وهي الاستعانة بالأجنبي الغريب، فتجمع الوحدة الوطنية يذكر بأن الشيخ علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق هدد بالاستعانة بالحرس الثوري الإيراني إذا ما دخل درع الجزيرة للحفاظ على المرافق الحيوية في البحرين، وجمعية الوفاق تنكر ذلك جملة وتفصيلا!، على إثرها حدثت الخصومة والقطيعة التي استمرت حتى يومنا هذا. المراقب للساحة السياسية اليوم يرى أن هناك تحركا حثيثا بين الجمعيات والقوى السياسية، لقاءات ثنائية، وندوات نخبوية، وتوافقات واختلافات، في انتظار الخطوط الرئيسية للحوار وشخوص المتحاورين وآلياته ومحاوره، ما يتمناه أبناء هذا الوطن هو أن يكون التوافق على محاور الحوار، بعيداً عن الإمعة السياسية والبصمجية الطائفية والحزبية، ما نحتاجه هو الاختلاف الصحي، فالقوى الدينية مثل الوفاق والأصالة والمنبر لها رؤيتها، ووعد والمنبر التقدمي والديمقراطي لها رؤيته، المأمول تحقيق المكاسب الوطنية وليست الطائفية أو الحزبية.

نجاح حوار التوافق الوطني بيد تجمع الفاتح وجمعية الوفاق، ولكن يجب عدم التهاون بالقوى السياسية الأخرى، فالجميع يعلم تساوي كفتي الفاتح والوفاق ووزنهما، فكلاً منهما يمتلك ما يقارب العشرة آلاف عضو ومناصر، والبقية هم مساندون من القوى والجمعيات الأخرى، لذا حري بهما أن يضعا المصلحة العليا للوطن للخروج من عنق الزجاجة!.

الذي يقرأ الساحة جيداً يعلم بأن سبب الأزمة في الشارع السياسي هي الجمعيات المشاركة، وبالأخص الوفاق والفاتح، لذا يجب عليهما تخفيف الاحتقان وإزالة متاريس العمل الطائفي، والسعي لعودة الروح الوطنية لدى أتباعهما، المسئولية تحتم على المشاركين في الحوار الهدوء والعمل الرزين، ثم الاعتناء بالخطاب السياسي الراشد، فأبناء هذا الوطن من الطائفتين، السنة والشيعة، قد ملوا من الخطابات التحريضية والتأجيجة، وسئموا من صور التضليل والتشويه المتعمد، فليس الهدف من الحوار إحراج الآخر وتسجيل الأهداف عليه، بل يجب السعي لإعادة عجلة الإصلاح إلى مسارها الطبيعي، وعدم الاستماع إلى الإعلام التحريضي الذي يسعى لإيقاف الحوار وإفشال المصالحة.

الإشكالية اليوم محصورة في الداخل، فالمجتمع الدولي يؤمن بأنه لا سبيل للخروج من حالة الاحتقان إلا بالحوار، وقد أكدت على ذلك بعض الدول الإقليمية، من هنا يتحمل الجميع المسئولية، فقد أثبتت التجربة بأنه لا يمكن معالجة قضايا الشأن الداخلي إلا بالحوار المباشر والصريح، ومن يعتقد بأنه يمتلك الشارع وبيده صك الوكالة السياسية فإنه مخطىء، فالقوى الأخرى لها مكانتها وتواجدها، وبدأت بتشكيل نفسها وإعداد كوادرها. السؤال الذي يطرح في الكثير من المجالس والمنتديات: هل الجمعيات المشاركة مستعدة لوضع الأسس والمعايير الصحيحة لإنجاح الحوار أم أنها ستضع الشروط والعراقيل؟!. اليوم ونحن نتابع الشأن العام نؤكد بأننا مع أبناء هذا الوطن، سنة وشيعة، فقضيتنا هي الوطن، لذا ندعو المتحاورين إلى تحكيم العقل والحكمة، وهي اللغة التي يتميز بها أبناء هذا الوطن، بعيداً عن ثقافة الأنا والاستعلاء والاستفراد، فالجميع اليوم أيقن بأن الصراعات الدائرة في بعض الدول هي في أساسها حروب إعلامية افتراضية، تقودها بعض القنوات والمنتديات المأجورة، وهي حرب وهمية في عالم افتراضي يتم تحويلها إلى أرض الواقع من خلال التحريض والتأجيج المستمرة.

المشاركون البارزون في الحوار، تجمع الوحدة الوطنية وجمعية الوفاق أمام مأزق كبير، فالشارع البحريني يطالبهما بإعادة الأمن والاستقرار أولاً، ثم الحديث عن الأمور الأخرى!، فإما الخروج بمكاسب وطنية أو السقوط في مستنقع الصراع الطائفي!.

المأمول من الحوار تحقيق المكاسب الوطنية وليست الطائفية أو الحزبية

Sh.s.aljowder@gmail.com

كل السيناريوهات تقود نحو الحوار

عبيدلي العبيدلي

تمسكا بالموضوعية السياسية سوف أضع نفسي مكان الجمعيات السياسية الست جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد»، جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، جمعية التجمع القومي الديمقراطي، جمعية التجمع الوطني الديمقراطي «الوحدوي»، جمعية الإخاء الوطني، وسأحاول قدر المستطاع رسم السيناريوهات المختلفة «من وجهة نظر تلك الجمعيات الست» التي يمكن أن تفسر دعوة الدولة الجمعيات السياسية كافة، وبعض الجهات المستقلة كي تلتقي على طاولة حوار من أجل الخروج بالبحرين من المأزق الذي هي فيه.

السيناريو الأول ينطلق من توصل الدولة ذاتها، بعد تجربة استمرت لما يزيد على العامين، أن الحوار هو المخرج الوحيد، ومن ثم فهي صادقة في قولها إنها راغبة في تقديم بعض التنازلات الجوهرية من أجل الوصول إلى بر الأمان. هذه التنازلات ليست بالضرورة متطابقة مع تلك التي تطالب بها الجمعيات السياسية، لكنها تقترب منها مسافة تكفي للبدء في الحوار.

السيناريو الثاني، هو الدولة تحاول أن تحرج المعارضة فقط بدعوتها للحوار، دون أن يكون في نيتها تقديم أية تنازلات، وأن الأمر لا يعدو كونه محاولة لإحراج الجمعيات السياسية التي في نيتها مقاطعة الحوار، ومن ثم فمن غير المتوقع أن يخرج الحوار بأية حلول من شأنها أن تنتشل البلاد من أزمتها. وبالتالي فالهدف هنا هو إحراج تلك الجمعيات من جانب، وتحسين صورة السلطة من جانب آخر.

السيناريو الثالث، هو سعي السلطة لتخفيف ثقل بعض الضغوطات التي تمارسها عليها بعض الدول الحليفة من أمثال الولايات المتحدة وبريطانيا، مع بعض المنظمات الدولية، الأمر الذي يقلص من حجم التحالف الدولي للسلطة من جانب، ويحرجها في المحافل الدولية من جانب آخر. ولتعزيز مكانتها في صفوف حلفائها، وتقليص حجم الإحراج في المحافل الدولية، تسعى السلطة لعقد مثل هذا الحوار. السيناريو الرابع، هو أن أقصى ما تطمح له الدولة هو جلب الجمعيات السياسية الرافضة للجلوس إلى طاولة الحوار، ومتى ما تم ذلك بدأت تضع «شروطها غير المقبولة» من وجهة نظر تلك الجمعيات، الأمر الذي يضع هذه الأخيرة أمام خيارات صعبة، ربما يكون قرار الانسحاب أشدها صعوبة. إذا، ومن زاوية نظر تلك الجمعيات، ليس الحوار أكثر من كمين يضع الجمعيات في موقف ضعيف تعجز الخروج منه.

إذا على مستوى السلطة، وبغض النظر عن أي الأهداف التي تسعى إليها، ليس أمامها من خيار سوى الدعوة للحوار وأخذه على محمل الجد، ومن ثم فعلى صعيد السلطة ليس هناك ما يدعو للتشكيك في رغبتها الإيجابية بشأن الحوار، كائنا ما كانت الأهداف التي تسعى لتحقيقها، جوهرية تلك الأهداف أم شكلية.

نأتي بعد ذلك إلى الجمعيات الست التي ماتزال لم تحسم أمرها بشأن المشاركة من عدمها.

لو تمعنت تلك القوى المعارضة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الضغوط التي تمارس عليها من الشارع المتأجج، وتلك التي تتلقاها من تحالفاتها الإقليمية والدولية، فسوف تكتشف أنه بغض النظر عن نوايا الدولة، يبقى خيار المشاركة، هو الأفضل من بين الخيارات الأخرى المحتملة.

بعد استعراض كل سيناريوهات نوايا السلطة، نجد أن في المشاركة مكسبا كبيرا تستطيع من خلاله الجمعيات المعارضة ان تحقق التالي:

1. تلافي أية سلبيات، ربما لا تكون غير واضحة المعالم اليوم، يمكن أن يسببها تغيب تلك الجمعيات عن الحوار. فمن الطبيعي أن تؤدي المقاطعة، شاءت تلك الجمعيات، أم أبت، إلى تغييب صوتها من محاضر جلسات الحوار، ومن ثم فالمحصلة هو مصادرة ذاتية محضة تحرم تلك الجمعية من ممارسة مسؤوليتها في الإسهام بتصحيح مسار الواقع السياسي البحريني نحو الأفضل.

2. تثبيت حسن نواياها، وصدق عزمها على اخراج البلاد مما هي فيه، حتى وإن قدمت بعض التنازلات التي قد تبدو باهضة الثمن، وتمس بعض "المحرمات» التي لا تسمح تلك الجمعيات لأحد من الاقتراب منها. في حقيقة الأمر أن المشاركة في الحوار هي الخطوة المطلوبة نحو الخلف من أجل خطوتين تعقبانها نحو الأمام. 3. وضع حد لكل الأقاويل التي تحاول أن تسعى لحصر الجمعيات في خانة «الرفض المطلق»، المنافي لمنطق العمل السياسي، وأولويات الصراع، من جانب، وتكسب حقها في طرح وجهات نظرها، والترويج لبرامجها، الآنية والمستقبلية، على نحو سليم غير مشوه، وعبر قنوات شرعية معترف بها، من جانب آخر. خارج إطار تلك الخيرات، يبقى الخيار الأخير وهو العزوف عن المشاركة، والتخندق وراء شعارات الرفض المطلق، والتشكيك المستمر في نوايا السلطة ومشروعاته. المحصلة الطبيعية النهائية لهذا الموقف، استمرار الأوضاع على ما هي عليه، بمعنى توتير منتشر في قرى البحرين تنجم عنه صدامات عنيفة تفاقم من الأزمة وتساعد على استمرارها، تقود الجميع نحو طريق مسدود يحشرهم في مساحة ضيقة تجبرهم على صدامات عبثية تنذر بتدمير البلاد وتمزيق نسيجها الاجتماعي، وتهشيم اقتصادها الوطني.

لذا نرى أن السيناريوهات جميعها تناشد الجمعيات الست أن تعيد النظر في موقفها، وترى الأمور من زاوية منفرجة لا ضيقة، ومن منطلق استراتيجي بعيد المدى، لا تكتيكي آني قصير المدى.

الحوار يتيح فرصة تاريخية ربما لا تتكرر، وقد يعض البعض على أصابعهم ندما في وقت لا ينفع فيه الندم.

على الجمعيات الست إعادة النظر في موقفها من الحوار من منطلق استراتيجي لا تكتيكي